



تقليص التخفيض في أغسطس لا يعني بالضرورة عودة مليوني برميل للأسواق العالمية

الغيص: أسواق النفط لاتزال تمر بمرحلة حرجة بسبب «كورونا»



هشيم الغيص

قال محافظ الكويت لدى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) هشيم الغيص أمس إن هناك توافقاً بين مجموعة دول «أوبك+» على الانتقال من المرحلة الأولى بالاتفاق التاريخي لتخفيض الإنتاج إلى المرحلة الثانية ابتداء من بداية أغسطس المقبل. وأضاف الغيص في تصريح لـ «كونا» إن هذا التوافق يأتي على خلفية توصية اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الانتاج الذي عقد الأربعاء الماضي بمشاركة الكويت ممثلة بوزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة د. خالد الفاضل، مبيناً أن الكويت تعد إحدى الدول الاعضاء الرئيسية في اللجنة وتشارك في أعمالها شهريا منذ بداية تأسيسها وترأسها خلال 2017. وذكر ان اجتماع اللجنة الوزارية الذي سبقه اجتماع للجنة الفنية المشتركة ناقش بيانات التزام الدول خلال يونيو، موضحاً ان اللجنة ابدت ارياحا لوجود تحسين ملموس بالاتزام في خفض الإنتاج من أغلب الدول بحيث ارتفع الالتزام الاجمالي لدول «أوبك+» من مستوى 87% في شهر

مايو إلى 107% في يونيو. وأفاد بان اللجنة شددت في بيانها الختامي على أهمية التزام جميع الدول بخصوص الإنتاج المتفق عليها خلال الأشهر القادمة، حيث ان اسواق النفط لاتزال تمر بمرحلة حرجة بسبب تداعيات فيروس كورونا واثرة السلبي على الطلب العالمي للنفط وذلك بالرغم من التحسن الذي شهدته الاسواق خلال الشهرين الماضيين مع بداية العودة

التدرجية للحياة الطبيعية في مختلف انحاء العالم وايضا بسبب تطبيق انفاق خفض الإنتاج منذ مايو الماضي. ولفت الى ان تقليص حجم التخفيض الإجمالي من 9.7 ملايين برميل يوميا الى 7.7 ملايين برميل يوميا في اغسطس لا يعني بالضرورة عودة مليوني برميل باليوم من الإمدادات للأسواق العالمية، موضحاً ان الدول التي لم

تلتزم بالكامل بالتخفيضات خلال مايو ويونيو قدمت خططا واضحة الى اللجنة حول جدولة تعويض هذه الكميات بالمزيد من التخفيض في انتاجها خلال الفترة من يوليو الى سبتمبر إضافة الى وجود ارتفاع موسمي للاستهلاك المحلي داخل بعض دول «أوبك+» خلال الأشهر المقبلة. وشدد على ان تخفيف خفض الإنتاج لن يكون فعليا بمستوى مليوني برميل باليوم بل اقل من ذلك بكثير مما سيساهم في المحافظة على استقرار الاسواق خلال الأشهر المقبلة.

وأوضح الغيص ان توقعات «أوبك» تشير الى وجود تحسن ملموس في الطلب على النفط خلال النصف الثاني من العام بالمقارنة مع النصف الاول وخصوصا بالنظر الى الربع الثاني والثالث من العام حيث من المتوقع ان يرتفع الطلب من مستوى 82 مليون برميل يوميا الى 92 مليونا. وقال ان «الكويت من خلال عضويتها في اللجنة وبالتعاون مع ادارة الأبحاث

في منظمة أوبك والدول الأخرى تراقب عن كثب وبشكل مستمر تطورات اوضاع اسواق النفط العالمية تحسبا لأي تأثيرات سلبية سواء من ناحية الطلب على النفط بسبب احتمال تزايد الموجة الثانية من انتشار فيروس كورونا وتأثيره او اية عوامل أخرى قد تكون مؤثرة على ميزان العرض والطلب خلال الفترة القادمة».

وأشار الى ان الاسواق شهدت تحسنا ملموسا بسبب تخفيضات الإنتاج التي قادتها مجموعة دول «أوبك+» وانخفاض الإنتاج بشكل قسري في بعض الدول الاخرى مع انخفاض الاسعار مؤخرا، مؤكدا ان الحذر مازال واجبا بسبب المخاوف الاقتصادية بشكل عام وتحديدا بسبب تأخير فيروس كورونا على الطلب العالمي.

وذكر الغيص ان الاجتماع المقبل للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج سيكون بتاريخ 18 اغسطس المقبل حيث سيتم مراجعة بيانات التزام الدول خلال شهر يوليو بالإضافة الى تدارس اوضاع اسواق النفط.

رويتزن: تراجع أسعار النفط خلال تداولات أمس بعد أن انفتحت أوبك وحلفاؤها بقيادة روسيا على تقليص قيود قياسية على الإمدادات اعتباراً من أغسطس، لكن آمال التعافي السريع في الطلب في الولايات المتحدة بعد سحب كبير لمخزونات الخام فيها حد من التراجع.

وانخفض خام برنت 33 سنتاً أو 0,8٪ ليصل سعر البرميل إلى 43,46 دولاراً. وهبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 42 سنتاً أو 1٪ إلى 40,78 دولاراً للبرميل. وانفتحت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، وهي المجموعة المعروفة باسم أوبك+، الأربعاء على تقليص حفض إنتاج النفط اعتباراً من أغسطس مع تعافي الاقتصاد العالمي ببسط من تبعات جائحة فيروس كورونا المستجد.

وتخضض أوبك+ الإنتاج بمقدار 9,7 ملايين البرميل إلى 43,46 دولاراً. وهبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 42 سنتاً أو 1٪ إلى 40,78 دولاراً للبرميل. وانفتحت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، وهي المجموعة المعروفة باسم أوبك+، الأربعاء على تقليص حفض إنتاج النفط اعتباراً من أغسطس مع تعافي الاقتصاد العالمي ببسط من تبعات جائحة فيروس كورونا المستجد.

وانخفض خام برنت 33 سنتاً أو 0,8٪ ليصل سعر البرميل إلى 43,46 دولاراً. وهبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 42 سنتاً أو 1٪ إلى 40,78 دولاراً للبرميل. وانفتحت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، وهي المجموعة المعروفة باسم أوبك+، الأربعاء على تقليص حفض إنتاج النفط اعتباراً من أغسطس مع تعافي الاقتصاد العالمي ببسط من تبعات جائحة فيروس كورونا المستجد.



برميل يوميا منذ مايو، بما يعادل 10٪ من الإمدادات العالمية لكن اعتباراً من أغسطس، من المقرر أن تتقلص التخفيضات رسمياً إلى 7,7 ملايين برميل يوميا حتى ديسمبر. وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن مخزونات الولايات المتحدة من النفط الخام هبطت بمقدار 7,5 مليون برميل في الأسبوع الماضي، وذلك بالمقارنة مع تقديرات محللين في استطلاع أجرته رويترز لهبوط قدره 2,1 مليون برميل.

«ميد»: إلغاء مشروع الدببة انتكاسة لخطط توفير 15٪ من الطاقة المتجددة

محمود عيسى

د «البراغماتية» نظراً لأن المشروع مصمم أصلاً لكي ينفذ وفقاً لنظام الهندسة والتوريد والبناء بالإضافة إلى التمويل (EPC + F). وأضافت المجلة أن الكويت تتوقع عجزاً كبيراً في المالية خلال هذا العام نتيجة تأثير الهزة الزلزلية الناجمة عن فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة في البلاد.

وقالت ان السؤال الذي يفرض نفسه هو ما اذا كانت الكويت مستعدة للمضي قدماً في تنفيذ المشروع لو لم يضرب فيروس كورونا الاسواق، حيث كانت وزارة الكهرباء والماء متمنعة في توقيع اتفاقية شراء الطاقة بالاسعار التي عرضتها الشركات نظراً للهبوط الحاد في تكاليف الطاقة المتجددة في الآونة الأخيرة، وكانت شركة ميتالورجيكال الصينية قدمت أدنى العرض بقيمة بلغت 11,2 فلساً للكيلوواط/ساعة، وهو أقل بنحو 12٪ من سعر 12,7 فلساً للكيلوواط/ساعة المقدم من تحالف يضم مجموعة الملا الكويتية.

وأشارت المجلة الى انه يبدو ان هيئة مشروعات الشراكة الكويتية بين القطاعين العام والخاص مستاءة من عملية طرح المناقصات التي جرت خارج إطارها لتخبر بذلك جدلاً حول أحقية وزارة الكهرباء والماء بشراء الكهرباء من شركة البترول الوطنية الكويتية. وكدون قصد، فقد كونت الكويت لنفسها شهرة في تعطيل المشاريع أو تأخيرها طوال العقد الماضي ومن بينها مشروع شمال الزور 2 المستقل للطاقة والمياه ومشروع سكة الحديد ومشروع المترو.

قالت مجلة «ميد» إن إلغاء مشروع الدببة للطاقة الشمسية شكل انتكاسة قوية لخطط الكويت الرامية الى توفير 15٪ من طاقة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. كما انه يشكل ضربة لنوايا شركة البترول الوطنية الكويتية الرامية لتخفيض معدلات الكربون ضمن أنشطتها، مشيرة الى أن الكويت تخاطر بمزيد من التباطؤ لتتخلف وراء نظيراتها من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - مينا، ودول مجلس التعاون الخليجي، التي تضي قدماً ودون هواده في مشاريع كبرى للطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

ونكرت المجلة ان المشروع كان مخطط له ان ينتج 1,5 غيغاواط ويعتبر المرحلة الثانية من مجمع الشقاي للطاقة المتجددة في الكويت والذي يتولى تطويره معهد الكويت للطاقة المتجددة بالشراكة مع وزارة الكهرباء والماء.

واعتبرت المجلة ان القرار بإلغاء المشروع لم يعتبر مفاجئاً حيث لوحظ في الآونة الأخيرة ان شركة البترول الوطنية الكويتية تمنع النظر في الخطوة التالية للمشروع بانتظار قرار حكومي نهائي، وقد تضمنت الخيارات المطروحة منح العقد لأقل مزايدي، أو إعادة طرح المناقصة للحصول على عروض أسعار أفضل، أو حتى إلغاء المشروع بالكامل. وفيما أرجع مجلس الوزراء قرار إلغاء المشروع نظراً لتأثيرات فيروس كورونا المستجد على الاسواق النفطية والمالية العالمية، إلا ان مجلة ميد وصفت قرار الإلغاء

متراجعا للمخزونات العالمية في الربع الثالث وستنخفض بمقدار متواضع في الربع الرابع، لتظل مرتفعة عن متوسط 5 سنوات في الدول الصناعية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 149 مليون برميل. وقالت أوبك إنها تريد إبقاء المخزونات عند أو أقل من متوسط الخمس سنوات، وتصورها الأساسي الحالي يتوقع أن تصل مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أقل من متوسط خمس سنوات بنحو 104 ملايين برميل بنهاية 2020 بعد عمليات سحب في وقت لاحق من العام.

«أوبك»: موجة «كورونا» ثانية قد تهبط بطلب النفط 11 مليون برميل

برميل يوميا في 2021 بعد تراجع بمقدار 9 ملايين برميل يوميا هذا العام. وتريد أوبك زيادة إنتاجها بمقدار ستة ملايين برميل يوميا في 2021.

لكن البحث الداخلي يشير إلى أن تلك الأرقام المستهدفة قد تكون في خطر إذا أجبرت موجة ثانية من المرض الحكومات حول العالم على فرض إجراءات العزل العام من جديد. ومن شأن هذا التصور خفض الطلب بمقدار 11 مليون برميل يوميا في 2020 وأيضا، وهو الأهم لـ «أوبك+»، سيؤدي لزيادة المخزونات التي تعتبرها المنظمة

رويتزن: أظهر بحث داخلي في «أوبك» أن المنظمة تخشى أن تتحقق التخفيضات القياسية التي تنفذها في إعادة التوازن إلى السوق وفي التخلص من أسوأ تخمة للمعرض في التاريخ إذا قوضت موجة ثانية من جائحة فيروس كورونا التعافي الاقتصادي هذا العام. وقالت مجموعة «أوبك+» إنهم سيقبلون القيود القياسية على إمدادات النفط اعتباراً من أغسطس استناداً إلى تعاف تدريجي في الطلب بالتزامن مع تخفيف إجراءات العزل العام حول العالم. وتتوقع المجموعة أن يرتفع الطلب على النفط بمقدار 7 ملايين

خلال يونيو الماضي.. متراجعا للشهر الثاني على التوالي ليسجل مستوى 22,62 مليون برميل يوميا

«كامكو إنفست»: إنتاج دول «أوبك» لأدنى مستوياته في 29 عاماً

اتجاه أسعار النفط منذ بداية عام 2020



قال تقرير صادر عن شركة «كامكو إنفست» إن أسعار مزيج خام برنت تخطت مستوى 40 دولاراً للبرميل خلال شهر يوليو الماضي، في ظل تزايد معدلات الطلب عبر الأسواق الرئيسية بعد بدء تخفيف إجراءات الحظر الناتجة عن تفشي فيروس كورونا المستجد.

وأشار التقرير الى ان عددا من الدول، بما في ذلك الشرق الأوسط، استأنفت أنشطتها الاقتصادية بشكل جزئي بما ساهم في تعزيز الطلب على النفط، وإن كانت الأسعار لاتزال أقل بنسبة 36٪ مقارنة بالمستويات المسجلة في بداية العام.

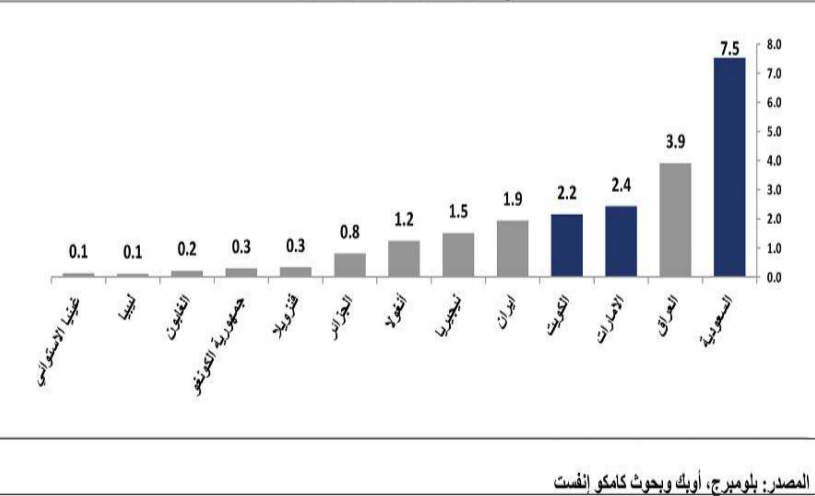
ويأتي الانتعاش الاقتصادي على الرغم من الإعلان عن عودة ارتفاع عدد حالات الإصابة الجديدة بالفيروس مرة أخرى في عدد من الولايات الأميركية وآسيا مع استمرار تجارب إنتاج اللقاحات في كافة أنحاء العالم.

وبدأ عدد من شركات الطيران عملياته بشكل جزئي، وبدأت الدول الآن استقبال السياح الدوليين، ووفقا لتقرير صادر عن وكالة بلومبيرج، تزايدت متطلبات وقود الطائرات الأميركية تدرجياً إلى نسبة 50٪ من معدل العام الماضي.

ومن جهة أخرى، أظهرت بيانات مؤشر مديري المشتريات لشهر يونيو 2020 نجاح عدد من الدول في اظهار بعض العلامات

الأوبك وحلفائها بما أدى إلى وصول الإنتاج إلى أحد أدنى المستويات المسجلة. وبلغ متوسط سعر مزيج خام برنت 40,3 دولاراً في يونيو 2020، بزيادة تصل إلى 40٪ تقريبا. كما ارتفع سعر العقود الفورية لخام الأوبك والنفط الخام الكويتي بوتيرة أعلى قليلا بلغت نسبتها 47,2٪ إلى 37,05 دولاراً للبرميل و34,5 دولاراً للبرميل على التوالي.

حوص الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر يونيو 2020 (مليون برميل يوميا)



عودة الاقتصادات العالمية للنشاط مجدداً دعمت ارتفاع أسعار النفط خلال يونيو الماضي

تراجع الإنتاج العالمي من السوائل النفطية في يونيو 2020 بمعدل 2,95 مليون برميل يوميا ليصل في المتوسط إلى 86,29 مليون برميل يوميا. ومرة أخرى يعزى هذا التراجع بصفة رئيسية لانخفاض الإنتاج من قبل منتجي الأوبك وحلفائها، في حين انخفض إنتاج السوائل النفطية من خارج الأوبك بمقدار 1,06 مليون برميل يوميا ليصل إلى 64,02 مليون برميل يوميا في يونيو 2020. وخفض منتجو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الإنتاج بمقدار 0,88 مليون برميل يوميا، بينما خفض المنجون من خارج المنظمة إنتاجهم بمعدل 0,18 مليون برميل يوميا مقارنة بمستويات مايو 2020. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة الأوبك من إجمالي إنتاج العالمي بمقدار 130 نقطة أساس إلى 25,8٪ خلال يونيو 2020.

سابقه زيادة في الطلب المحلي بنحو 0,5 مليون برميل يوميا.

استقرت أسعار عقود النفط الفورية عند أعلى مستوياتها المسجلة في أربعة أشهر عند حوالي 43 دولاراً للبرميل منذ بداية يونيو 2020، بدعم من توقعات انتعاش الطلب بوتيرة أسرع إلى جانب مستويات خفض الإنتاج التاريخية التي اعتمدها منتجو الأوبك وحلفاؤها. ووصلت الأسعار الفورية لمزيج خام برنت إلى 43,2 دولاراً للبرميل في بداية الشهر بعد ظهور تقارير عن زيادة معدلات الإنتاج من قبل منتجي

بلومبيرج. وجاء هذا التراجع على خلفية زيادة الطلب على النفط وحلفائها باتفاقية خفض حصص الإنتاج. وخفضت السعودية إنتاجها بمقدار 1,13 مليون برميل يوميا وبلغ متوسط إنتاجها 7,53 ملايين برميل يوميا فيما بعد أدنى مستويات الإنتاج التي تشهدها المملكة منذ 18 عاماً. كما خفض العراق إنتاجه إلى أقل من 4 ملايين برميل يوميا، وبلغ معدل إنتاجه 3,91 ملايين برميل يوميا، أي بانخفاض قدره 300 ألف برميل يوميا.

يعادل نسبة 8٪ مقارنة بتوقعاتها السابقة ان يشهد الطلب تراجعاً بواقع 8,3 مليون برميل يوميا. إنتاج دول أوبك استمر إنتاج «أوبك» في التراجع للشهر الثاني على التوالي في يونيو، ليصل إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ حرب الخليج في العام 1991، أي في نحو 29 عاماً، حيث انخفض الإنتاج بمقدار 1,93 مليون برميل يوميا في يونيو 2020 ليصل في المتوسط إلى 22,62 مليون برميل يوميا.

من منطقة الشرق الأوسط إلى الأسواق الآسيوية، والتي تحتوي على نسبة عالية من الكبريت، طلباً قوياً بما أدى إلى قيام الدول الخليجية المصدرة للنفط بزيادة أسعار البيع الرسمية لهذه الدرجات من الخام. وقامت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري برفع تقديرات الطلب على النفط للربع الثاني من العام 2020 مجدداً بمقدار 1,5 مليون برميل يوميا قائلته إن تراجع الطلب على النفط كان أقل حدة مما كان متوقفاً خلال الربع.

الدالة على النمو الصناعي خلال الشهر، حيث تخطى مؤشر مديري المشتريات حاجز 50 نقطة، في حين أن الدول المتبقية تعافت من أدنى مستوياتها المسجلة في الربع الثاني من العام 2020 وتتقدم ببطء لتصبح على عتبات النمو. أما على صعيد الطلب على النفط، بدأت متطلبات النفط تعافى تدريجياً إلى مستويات ما قبل الجائحة، حيث أعلنت إيطاليا مؤخراً أن احتياجاتها من النفط تتراوح ما بين 85 و90٪ من مستويات ما قبل الجائحة، بينما ارتفعت واردات الصين من النفط الخام بنسبة 10,9٪ على أساس شهري خلال يونيو 2020. وشهدت تدفقات النفط